توجهات المرأة السودانية نحو المشاركة السياسية
دراسة إحصائية تحليلية (2016م)

د. المغيرة فضل الله السيد العوض[1] د. عادل علي احمد محمد[2]
أ. عواطف فاروق عثمان[3]

المستخلص

هدفت هذه الورقة الى معرفة توجهات المرأة السودانية نحو المشاركة السياسية ومعرفة العوامل التي تؤثر على هذه المشاركة مثل الديموغرافية، الاجتماعية، و الاقتصادية. تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لعينة طبقية عنقودية متعددة المراحل، حجمها 2365 مختارة من مختلف ولايات السودان (15 ولاية) حسب تعداد 2008م، من بيانات مسح عن طريق المقابلات الشخصية نفذه مركز السودان لاستطلاع الرأي ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع إستبانة تحتوي على أسئلة متعلقة بمشكلة الدراسة ومتغيراتها، وتم استخدام برنامج (SPSS) في التحليل. وقد أظهرت النتائج أن نسبة المشاركة السياسية للنساء في العينة 76% ، نسبة الاهتمام بالشئون السياسية 57.2% الانتماء الحزبي 38.9% الانتماء القبلي 64.1%. كما أظهرت النتائج أن هنالك ارتباط قوي بين الإهتمام بالشئون السياسية وكل من المستوى التعليمي والحالة الاقتصادية فيما كان الارتباط بين الاهتمام بالشئون السياسية والمنطقة الجغرافية ضعيفاً. توصي الدراسة بأنّه يجب على الحكومة والاحزاب السياسية والكيانات القبلية والاعلام بكل أنواعه بتفعيل ودعم مشاركة سياسية حقيقية للمرأة السودانية.

---

[1] أستاذ مشارك بقسم الإحصاء التطبيقي والديموغرافيا– كلية الاقتصاد والتنمية الريفية–جامعة الجزيرة.

[2] أستاذ مشارك بقسم الاحصاء التطبيقي والديموغرافيا – كلية الاقتصاد والتنمية الريفية –جامعة الجزيرة.

[3] باحثة

Sudanese women's attitudes towards political participation: Analytical statistical study (2016)

Abstract

This study aims to explore Sudanese women attitudes towards political participation and find out the factors that affect their political participation such as demographic, social and economics. This study approach to survey study of multistage stratified clustering sample, with 2365 sample size, selected from various states in Sudan (15 states) the 2008 census, the survey data conducted by the Sudan Center for Public Opinion in June 2013, and face to face interviews. To achieve objectives of the study a questionnaire was develop, contains questions related to study problem and variables, (SPSS) software is used in the analysis. The results showed that the political participation of women in the sample is 76%, the proportion of interest in political affairs is 57.2%, responded of party association are 38.9%, 64.1% tribal affiliation. The results also showed that there is a strong correlation between interest in political affairs, and of the educational levels and economic status. The study recommends that the government, political parties, tribal entities and media of all kinds should activate and support a real political participation of Sudanese women.

1. تمهيد:

لم يصبح الحديث عن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة ترفًا وإنّما هو ضرورة ملحة يجب أن تتعامل معها مختلف المؤسسات من حكومة وإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، وعلى الرغم من أن المرأة استطاعت مؤخراً أن تحقق وتتحصل على الكثير من حقوقها السياسية،إلا إنّه لايزال هناك العديد من المعوقات والصعوبات و التحديات التي تحول دون تفعيل مشاركة سياسية حقيقية تكفل لها الحصول على حقوقها السياسية كاملة.

و المرأة السودانية ليست بمنأى من هذا الواقع الذي تعيشه المرأة في العالم، حيث نجدها قديماً شاركت في الحياة السياسية والتاريخ خير شاهد على ذلك وما زالت حتى يومنا هذا تشارك بل وتمارس دورها السياسي. أن بدايات المرأة السودانية في العمل العام كان في مطلع القرن العشرين منذ العام 1924م حينما انخرطت رائدات التعليم في العمل بالمدارس وفتح المدارس الأولية ومع توافر فرص للتعليم للفتاة وانخراطها بسلك العمل في التدريس والتمريض وبعض العمل الحكومي ومجال الطب أدى ذلك إلى أن تقوم مجموعات الفتيات اللائي تلقين تعليماً عالياً نسبياً إلى تكوين الجمعيات النسوية ويمكن القول أن نشاط المرأة في العمل السياسي بمفهومه المحدود تمتد جذوره إلى بدايات تكوين الحركة الوطنية في وجه الاستعمار منذ الأربعينات من القرن العشرين، لم تشارك المرأة في العمل السياسي في ذلك الوقت بصورة فاعله في الأحزاب السياسية التي تكونت في تلك المرحلة أو مؤتمر الخريجين و أعماله إلا أن النساء المتعلمات تعليماً جامعياً وثانوياً قد بدأن في إنشاء الجمعيات الطوعية النسائية و الانخراط في العمل النقابي مثل نقابة المعلمين والممرضات والعمال ونشطت حركة المرأة المتعلمة بصورة عامة خلال الخمسينات والستينات. فنجد أن المرأة المتعلمة بدرجة خاصة قد انتمت إلى الأحزاب السياسية بعد الاستقلال بالعمل الفاعل في تلك الأحزاب حضوراً للاجتماعات ومشاركة في الندوات. (عبد الحليم، 2002)

2. مشكلة الدراسة:

المشكلة التي تسعى الدراسة لدراستها يمكن صياغتها في الأسئلة التالية:

1. هل هنالك فروق وتباين للمرأة السودانية حسب الخصائص الديموغرافية
2. ما هي نسبة مشاركة واهتمام المرأة السودانية في العملية السياسية
3. هل هنالك علاقة بين المشاركة السياسية للمرأة السودانية وكل من المنطقة الجغرافية، المستوى التعليمي، والحالة الاقتصادية.
4. هل هنالك علاقة بين الانتماء السياسي والقبلي للمرأة السودانية وبين المشاركة السياسية.
5. ما هي نسبة الاهتمام بالشئون السياسية بين المرأة السودانية في المناطق المستقرة أمنياً والتي في المناطق ذات النزاعات.

3. أهداف الدراسة:

1- معرفة الفروق الإحصائية للمرأة السودانية حسب الخصائص الديموغرافية.

2- تقدير نسبة مشاركة واهتمام المرأة السودانية في العملية السياسية

3- معرفة إلى أي مدى تؤثر العوامل (الجغرافية، التعليمية و الاقتصادية.) على اهتمام المرأة بالشئون السياسية.

4- معرفة الانتماء السياسي والانتماء القبلي للمرأة السودانية ومدى تأثيره على مشاركتها السياسية.

5- تقدير الفروق بين اهتمام المرأة السودانية بالشئون السياسية في المناطق المستقرة عنها في المناطق ذات النزاعات و الغير مستقرة.

4. منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لعينة مختارة من المجتمع السوداني من كل الولايات السودانية (15 ولاية).وتم التحليل باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS).

مصادر البيانات:

البيانات مأخوذة من مسح نفذ بواسطة مركز السودان لاستطلاع الرأي لعينة معتمدة على الأسر المعيشية (تعتبر الأسرة المعيشية هي الوحدة المناسبة للمسح) وباستخدام أسلوب التوزيع المتناسب تم تقسيم المجتمع السوداني إلى 15 طبقة، بحيث تعتبر كل ولاية طبقة في العينة وتمثل بعدد من المفردات (الأسر) حسب نسبة حجم سكانها من إجمالي السكان في السودان وعددها 2365 أسرة موزعة على كل ولايات السودان من مناطق العد (حسب تعداد 2008م)

أسلوب التحليل:

للإجابة على الأسئلة وتحقيق أهداف الدراسة سوف تقوم الدراسة بتحليل المتغيرات المتعلقة بالأهداف باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في التحليل.حيث تركز خطة التحليل على ثلاث نقاط أساسية هي: وصف لعينة الدراسة، وتحليل لتوجهات المرأة السودانية نحو المشاركة السياسية، بالإضافة إلى التحقق من أسئلة البحث الرئيسية عن طريق الاختبارات الإحصائية.

5. مفهوم المشاركة السياسية

المشاركة السياسية هي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي. وتبعاً لتعريف صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون، فإنّ المشاركة السياسية تعني تحديداً ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال.

المشاركة السياسية شكل من أشكال الممارسة السياسية، تتعلق ببنية نظام سياسي وآليات عملياته المختلفة، حيث يكمن موقعها داخل النظام السياسي، سواء أكانت لتقديم المساندة للسلطة القائمة أم المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي، بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها. **(البيج، 1997)**

أن المشاركة السياسية لا تقف في كثير من الأحيان عند حد مدخلات النظام السياسي، وإنّما تتعدى ذلك إلى مرحلة تحويل المطالب، وخاصة إذا وجد أفراد أو جماعات قريبة من تكوين المؤسسات ومن نطاق عملها. **(المشاط، 1988)**

أن المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، لكنها في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم.

وهذا المعنى يفرق بين المشاركة والاهتمام من ناحية والتفاعل أو التجاوب من ناحية ثانية. فالاهتمام يعني عدم السلبية، حيث يشعر المواطن العادي أن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي تأثيراً وتأثراً. وسواء أدى ذلك إلى استخدام حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي أم لا، فإنّ الاهتمام يظل مفهوماً مستقلاً عن المشاركة. أما التفاعل فإنّه يعني التجاوب، حيث ينسى المواطن ذاته في نطاق الوجود السياسي. هذا التفاعل يشكل حلقة تتوسط الاهتمام والمشاركة. فالاهتمام قد يؤدي إلى التفاعل، وكذلك المشاركة تفرضه. **(معوض، 1983)**

تختلف أشكال المشاركة السياسية من جانب المواطنين في الدولة، تبعاً لاختلاف الأنظمة السياسية، حيث تتوقف مستوياتها على طبيعة النسق السياسي وتتخذ أشكالها وفقاً لنمطه، لأنّ كل نسق يتضمن العديد من الأدوار، التي يؤديها الأفراد داخله،

كالمواطن الذي يتوقف دوره على الإدلاء بصوته في الانتخابات العامة، والسياسي المحترف وأعضاء الحزب النشيطين، حيث تنتظم العلاقة بينهم على أساس الترتيب الهرمي في شغل الأدوار، فهي علاقة تنظيمية تتحدد وفقاً لشكل المشاركة ومداها، أي الدور الذي يقوم به المشارك. **(ربيع، 1971)**

وتعد المشاركة السياسية من سمات المجتمعات والأنظمة السياسية الحديثة والمتطورة. وتتمثل أهميتها وضرورتها باحتواء التشنجات التي تتولد من عملية التعبئة والتحولات الاجتماعية المرافقة لإجراءات التحديث السياسي والتنمية السياسية والاقتصادية. وهو ما يجعل منها عملية شاملة، بمعنى أنّها عملية متعددة الأبعاد. فلا تنحصر أبعادها في حجم الضغط السياسي عن رغبة القوى الاجتماعية المتعددة الساعية إليها وإنّما في مدى استجابة النخب السياسية الحاكمة لمشاركة هذه القوى ونطاق مشاركتها، ومن ثم في القدرات المؤسسية للنظم اللازمة لاستيعاب هذه القوى وحفظ الاستقرار السياسي وإدامته أيضاً. وحسب رأي عدد كبير من الباحثين، فإنّ المشاركة السياسية تشكل المظهر الرئيس للنظام الديمقراطي، غير أنّ توسيع نطاقها دون التوسع بعملية المؤسسة السياسية يحمل معه تهديداً خطيراً للاستقرار السياسي. فالاستقرار السياسي يرتكز على التناسب بين عمليتي المشاركة السياسية من جهة، والمؤسسة السياسة من جهة ثانية. فلا يمكن ضمان الاستقرار السياسي إلا إذا تطورت المؤسسات السياسية بصورة تواكب التوسع السريع في المشاركة السياسية من أجل استيعاب القوى الاجتماعية، التي باتت تهتم بالحياة السياسية وتشارك فيها، كي يستمر الاستقرار السياسي، الذي كان سائداً قبل قدوم هذه القوى إلى ساحة العمل السياسي ودخولها في إطار النظام السياسي. **(إبراهيم، 1988)**

المشاركة السياسية للمرأة السودانية:

شاركت المرأة السودانية في العمل السياسي و في الأحزاب السياسية الحديثة بدرجة كبيرة وفي الأحزاب ذات البعد الطائفي بدرجة أقل خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين وقد أدى ذلك إلى أن أقرت الأحزاب قبول تعديل في القوانين لصالح المرأة فكان أن تمت إجازة منح المرأة حق التصويت عام 1956م للمرأة المتعلمة. ثم الانتخاب لكل فئات النساء مماثلة للرجل وحق الترشيح .شملت مشاركة المرأة في الأحزاب في تسجيل النساء في سجلات الانتخابات والتوعية للتصويت وحثهن علي التصويت إذ تؤكد الإحصاءات على تفوق نسبة تصويت النساء في انتخابات عامي 1965م و1986م في الخرطوم مثلاً كانت نسبة 83% للنساء من مجموعة النساء في عمر التصويت مقابل 78% للرجال، وفي النيل الأزرق 72% للنساء والشمالية 84% للنساء **(عبد العال، 2001).**

يتضح أنّه بالنسبة لمشاركة المرأة السودانية في البرلمانات أو المجالس التشريعية باختلاف تسميتها وبأجهزة الحزب الحاكم العليا أبان النظم الشمولية أو مشاركتها في المجالس التشريعية على مستوي الولايات أو اللجان القاعدية بأنّه بالرغم من أن اللوائح قد نصت على إعطاء النساء كوته تراوحت بين 10% و 25% على احسن الأحوال إلا أن النساء في العديد من الأحيان لم يتمكن من ملء المقاعد وظلت نسبة تمثيلهن لا تتعدى 10% في احسن الأحوال عن طريق التعيين ولم تتبوأ سوى إمرأة واحدة منصب رئيس لجنة برلمانية وكانت لجنة الشؤون الاجتماعية أسوةً بوزارة الشئون الاجتماعية ولم تفلح إمرأة في تبؤ منصب رئيس أو نائب رئيس المجلس التشريعي أو حتى رئاسة لجان سياسية أو اقتصادية بالبرلمان .

ويعكس ضعف تولي المناصب القيادية السياسية سواء بالأحزاب أو الحكومة أو البرلمان العقلية الذكورية المهيمنة التي تزكي على دونية المرأة وهيمنة الرجل. وبالنظر إلى هذا التناقض بين حماسة المرأة للتصويت ومساهمتها في الحركة الوطنية وبين ضعف تمثيلها في المناصب القيادية يؤكد على أهمية تغيير القيم لتعزيز مكانه المرأة ودورها القيادي وزيادة تنظيم النساء وتوحدهن .

وعليه يمكن أن نقول إن مشاركة المرأة السودانية في العمل السياسي قد تطور منذ عام 1964م أبان ثورة أكتوبر. وقد أثبتت المرأة قدرتها على العمل في جميع فنون العمل السياسي وقد استطاعت أن تكسب الثقة في قدراتها إلا أن ذلك ينطبق على عدد قليل من النساء من جانب كما وانه لم يؤدي إلى أن تقلدت المرأة منصب رئيسة حزب أو نائبة رئيسة حزب أو أن يتساوى عددهن مع الرجال في تقليد المناصب القيادية داخل الأحزاب .

أما على مستوي المشاركة في الحقب الوزارية أو منصب الوالي فقد تقلدت النساء منصب وزير ووزير دولة ووالي ولاية وعضو لجنة تنفيذية للحزب الحاكم وكان ذلك خلال الفترات 1972م وحتى الآن ولكن في الأغلب الأعم واحدة في بعض الدورات الوزارية ولم يتم تقلدها وزارة سيادية وإنما وزارة الشؤون الاجتماعية وسميت تلك الوزارة بوزارة التخطيط الاجتماعي حديثاً وفي مرة واحدة وزيرة الصحة ووالية من جنوب السودان بولاية بحر الجبل. **(عبد الحليم، 2002).**

6. تحليل البيانات ومناقشة النتائج:

1.6 التحليل الوصفي لخصائص العينة:

توزيع العينة حسب الأقاليم الرئيسية: يبين الجدول رقم (1) التوزيع النسبي للعينة حسب الأقاليم الستة الرئيسية لكل إقليم، ونلاحظ أن الإقليم الأوسط به اكبر نسبة من حجم العينة، ذلك لأنه يضم ولايات الجزيرة والنيل الأزرق وستار والنيل الأبيض، والتي تمثل حوالي 24% من سكان السودان في تعداد 2008م أنظر الجدول (1). ومن الجدول يتضح ان توزيع العينة حسب الأقاليم متناسب مع توزيع السكان في أقاليم السودان.

جدول رقم (1)

توزيع العينة حسب الأقاليم الرئيسية

الأقاليم	الذكور	الإناث	المجموع	النسبة
الأوسط	306	316	622	26.3%
دارفور	225	227	452	19.1%
الشرقي	222	218	440	18.6%
الخرطوم	131	127	258	10.9%
كردفان	149	144	293	12.4%
الشمالي	148	152	300	12.7%
المجموع	1181	1184	2365	100.0%

المصدر: الباحثون

توزيع العينة حسب المناطق (حضر / ريف): عند توزيع العينة حسب المناطق الريفية والحضرية تبين أن نسبة 35.7% من حجم العينة من المناطق الحضرية بينما 64.3% من حجم العينة من المناطق الريفية، توزعت تلك النسب بين الذكور والإناث بنسب متقاربة كما موضح بالجدول (2).

جدول رقم (2)						
توزيع العينة حسب المناطق الحضرية والريفية						
	الذكور	%	الإناث	%	المجموع	النسبة
حضر	427	50.6%	417	49.4%	844	35.7%
ريف	754	49.6%	767	50.4%	1521	64.3%
المجموع	1181		1184		2365	100%

المصدر: الباحثون

التوزيع العمري للعينة: حسب وصف عينة الدراسة فإن أي شخص يبلغ من العمر 18 سنة أو أكثر يمكن أن يتم اختياره عشوائياً باستخدام جدول الأرقام العشوائية، فكل البالغين داخل العينة لهم نفس الفرصة في الاختيار، وقد أظهرت البيانات ان الأعمار انحصرت بين 18 – 87 سنة وتم تقسيمها إلى فئات عمرية وقد كانت الثلاث فئات الأولى 18-24، 25 – 29، 30 – 34 حيث الأعمار من 18 – 34 هي الفئات الأعلى في عدد المفردات بنسبة 24.4% ، 18% ، 15.3% على التوالي ومجموع 85.2% من حجم العينة كما موضح في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): توزيع العينة حسب العمر

الفئات العمرية	العدد	%	الفئات العمرية	العدد	%
20 – 24	578	24.4	55 – 59	69	2.9
25 – 29	425	18.0	60 – 64	74	3.1
30 – 34	361	15.3	65 – 69	29	1.2
35 – 39	282	12.0	70 – 74	22	0.9
40 – 44	232	9.8	75 – 79	6	0.3
45 – 49	165	7.0	80 – 84	2	0.1
50 – 54	118	5.0	85 – 89	1	0.0
المجموع			2365		100%

المصدر: الباحثون

المستوى التعليمي:

أظهرت النتائج المتعلقة بالمستوى التعليمي أن نسبة الأمية تصل إلى 11% من حجم العينة وتمثل الإناث الأميات نسبة 59% منها، وكانت النسب الأقل في المراحل التعليمية الأولية من نصيب الإناث ولكنها الأعلى في المراحل التعليمية العليا وذلك موضح في الجداول (4)

الحالة العملية:

جدول رقم (4): النسب المئوية للمستوى التعليمي

	أمي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس	ملم بالقراءة والكتابة
الذكور	41 %	45 %	53 %	50.5 %	61%	48.7 %	57.5%
الإناث	59 %	55 %	47 %	49.5 %	39 %	51.3 %	42.5%

المصدر: الباحثون

من خلال البيانات التي تم جمعها عن علاقة المبحوثين بالقوى البشرية أظهرت النتائج أن نسبة القوى العاملة 49.5% من إجمالي المبحوثين في العينة. أما الإناث اللائي لا يعملن تعادل نسبتهن 70.3 % من مجموع الإناث في العينة، الجدول رقم (5) يبين ذلك.

جدول رقم (5)

العلاقة بالقوى البشرية

	ذكور	%	إناث	%	المجموع %	المجموع	%
يعمل	819	69.3%	352	29.7%	100%	1171	49.5%
لا يعمل	360	30.5%	832	70.3%	100%	1192	50.4%
لا اعرف	1	0.01%	0	0.0%	100%	1	0.04%
رفض	1	0.01%	0	0.0%	100%	1	0.04%
المجموع	1181	100%	1184	100%	100%	2365	100%

المصدر: الباحثون

توزيع العينة حسب نوع العمل:

أما فيما يخص نوع العمل الذي يمارسه أفراد العينة فقد كانت النسبة الأعلى للذكور الذين يشتغلون بالأعمال الحرة بنسبة 43.6% من مجموع الذكور الذين يعملون في جميع القطاعات في العينة، و 48.5 % نسبة الإناث اللائي يعملن في القطاع الحكومي من مجموع الإناث اللائي يعملن في جميع القطاعات. كما موضح بالجدول رقم (6).

جدول رقم (6)						
توزيع العينة حسب نوع العمل						
	ذكور	%	إناث	%	المجموع	%
عام (حكومي)	222	27.%	170	48.6%	392	16.6%
خاص	159	19.4%	99	28.3%	255	10.8%
إعمال حرة	357	43.6%	61	17.4%	418	17.7%
أخرى	83	10.%	20	5.7%	104	4.4%
المجموع	818	100%	350	100%	1169	49.4%

المصدر: الباحثون

المشاركة في الانتخابات والتصويت:

نسبة الذين هم على استعداد للمشاركة والتصويت في حال أن هنالك انتخابات عامة تصل هذه النسبة إلى 77% من حجم العينة بنسب متساوية تقريباً بين الإناث والذكور. و الجدول رقم (7) يبين النسب العامة للمشاركة في الانتخابات للجنسين.

جدول رقم (7): المشاركة في الانتخابات والتصويت

	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	المجموع	%
تعم	924	50.7%	900	49.3%	1824	77.1%
لا	199	45.9%	235	45.1%	434	18.4%
لا أعرف	40	50.6%	39	49.4%	79	3.3%
رفض	18	74.3%	10	35.7%	28	1.2%
المجموع	1181		1184		2365	100%

المصدر: الباحثون

دعم الأحزاب السياسية:

نسبة الذين هم على استعداد لدعم الأحزاب السياسية التي يعتقدون أنهم في الغالب سيدعمونها في حال إذا كانت هنالك انتخابات عامة 78% و قد تساوت فيها نسبة الذكور 39% و الإناث 39%. أما الذين يرون أنه لا يوجد هنالك حزب يعبر عن مصالحهم هؤلاء يمثلون نسبة 22% من مجموع الذين سيدعمون أحزابهم. والجدول رقم (8) يوضح بيانات دعم الأحزاب السياسية.

جدول رقم (8): دعم الأحزاب السياسية

	ذكور	إناث	المجموع	%
حزب الأمة القومي	125	120	245	13.9%
حزب المؤتمر الوطني	366	408	774	44%
حزب المؤتمر الشعبي	55	40	95	5.4%
الحزب الاتحادي الديمقراطي	88	71	159	9%
الحزب الشيوعي	20	15	35	2%
ليس هنالك حزب يمثل مصالحي	204	183	387	22.1%
أخرى	31	32	63	3.6%
المجموع	889	869	1758	100%

المصدر: الباحثون

الثقة في البرلمان الوطني:

عند سؤال المبحوثين عن حجم ثقتهم في البرلمان الوطني كانت النتائج كما موضح بالجدول رقم (9) وتبين أن نسبة 15.3% من حجم العينة هم الذين يولون كثيراً من الثقة للبرلمان الوطني وهذه النسبة توزعت بين الذكور والإناث إلى 47.8% للذكور و 52.2% للإناث. والذين لا يثقون أبداً في البرلمان الوطني بنسبة 23.6% نصيب الذكور منها 52% و الإناث 48% .

جدول رقم (9): الثقة في البرلمان الوطني

	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	المجموع
كثيراً من الثقة	173	47.8%	189	52.2%	362
بعض الثقة	339	51.3%	323	48.7%	662
قليل من الثقة	293	53.7%	253	46.3%	546
لا أثق أبدا	290	52.0%	268	48.0%	558
لا أعرف	70	33.6%	138	66.4%	208
رفض	16	55.2%	13	44.8%	29
المجموع	1181		1184		2365

المصدر: الباحثون

الثقة في الأحزاب السياسية:

عند سؤال المبحوثين عن حجم ثقتهم في الأحزاب السياسية كانت النتائج كما موضح بالجدول رقم (10) وتبين أن نسبة 8.3% فقط من حجم العينة هم الذين يولون كثيراً من الثقة للأحزاب السياسية. والذين لا يثقون أبداً في الأحزاب السياسية نسبتهم 39% نصيب الذكور منها 53.5% و الإناث 46.5% .

جدول رقم (10): الثقة في الأحزاب السياسية

	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	المجموع
كثيراً من الثقة	98	50%	98	50%	196
بعض الثقة	211	48.5%	224	51.5%	435
قليل من الثقة	310	51.5%	292	48.5%	602
لا اثق ابداً	492	53.5%	428	46.5%	920
لا أعرف	54	29.8%	127	70.2%	181
رفض	16	51.6%	15	48.4%	31
المجموع	1181		1184		2365

المصدر: الباحثون

الثقة في الصحفيون والنقابات العمالية:

عند سؤال المبحوثين عن حجم ثقتهم في الصحفيين والنقابات العمالية كانت النتائج كما موضح بالجدول رقم (11) وتبين أن نسبة 13.2% من حجم العينة هم الذين يولون كثيراً من الثقة للصحفيين والنقابات العمالية وهذه النسبة توزعت بين الذكور و الإناث إلى 47.8% للذكور و 52.2% للإناث. والذين يولون قليلاً من الثقة للصحفيين والنقابات العمالية بنسبة 28.4% نصيب الذكور منها 51.7% و الإناث 48.3%.

جدول رقم (11): الثقة في الصحفيون والنقابات العمالية

	ذكور	**النسبة**	**إناث**	**النسبة**	**المجموع**
كثيراً من الثقة	147	47%	166	53%	313
بعض الثقة	305	49%	316	51%	621
قليل من الثقة	347	51.7%	324	48.3%	671
لا اثق ابداً	257	54.8%	212	45.2%	469
لا أعرف	110	42%	152	58%	262
رفض	15	51.7%	14	48.3%	29
المجموع	1181		1184		2365

المصدر: الباحثون

الثقة في الزعيم القبلي:

عند سؤال المبحوثين عن حجم ثقتهم في الزعيم القبلي كانت النتائج كما موضح بالجدول رقم (12) وتبين أن نسبة 37.9% من حجم العينة يولون كثيراً من الثقة للزعيم القبلي وهذه النسبة توزعت بين الذكور و الإناث إلى 51.4% للذكور و 48.6% للإناث. والذين يولون بعضاً من الثقة للزعيم القبلي بنسبة 28.5% نصيب الذكور منها 48.7% و الإناث 51.3%.

جدول رقم (12): الثقة في الزعيم القبلي

	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	المجموع
كثيراً من الثقة	339	51.4%	320	48.6%	659
بعض الثقة	328	48.7%	345	51.3%	673
قليل من الثقة	161	47.6%	177	52.4%	338
لا اثق ابداً	188	54.8%	155	45.2%	343
لا أعرف	134	46.7%	153	53.3%	287
رفض	31	47.7%	34	52.3%	65
المجموع	1181		1184		2365

المصدر: الباحثون

الاهتمام بالدستور

عند سؤال المبحوثين عن اهتمامهم بإعطاء رأيهم حول الدستور أظهرت النتائج أن 48.1% من المبحوثين يهتمون بإعطاء رأيهم حول الدستور، الذكور بنسبة 53.1%، والإناث بنسبة 43.1% مما يعني أن الإناث أقل اهتماماً بنسبة 10% بإعطاء رأيهن حول الدستور مقارنة مع الذكور. كما موضح بالجدول رقم (13)

جدول رقم (13) الاهتمام بالدستور

	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	المجموع	النسبة
نعم	627	53.1%	512	43.2%	1139	48.1%
لا	431	36.5%	519	43.8%	950	40.1%
لا اعرف	96	8.1%	137	11.6%	233	9.9%
رفض	27	2.3%	16	1.4%	43	1.9%
المجموع	1181	100%	1184	100%	2365	100%

المصدر: الباحثون

هل تعتبر نفسك من مؤيدي حزب سياسي واحد:

وقد كانت الإجابة على هذا السؤال موضحة في الجدول رقم (14) وفيها أن نسبة 41.9 % من حجم العينة يؤيدون حزب سياسي واحد، أما 49.7 % من حجم العينة أجابوا بأنّهم لا يعتبرون أنفسهم من مؤيدي حزب سياسي و نسبة الإناث من هذه النسبة تصل إلى 52.2 % مقارنة بنسبة الذكور.

جدول رقم(14): الانتماء للحزب السياسي

	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	المجموع	النسبة
تعم	530	53.5%	460	46.5%	990	41.9%
لا	562	47.8%	613	52.2%	1175	49.7%
لا أعرف	50	41%	72	59%	122	5.1%
رفض	39	50%	39	50%	78	3.3%
المجموع	1181		1184		2365	100%

المصدر: الباحثون

هل تعتقد بأنك اقرب إلى احد الأحزاب السياسية أم انك اقرب إلى القبيلة:

عند الإجابة على هذا السؤال اتضح أن الأفراد الذين يعتقدون أن انتمائهم إلى القبيلة أقرب من انتمائهم إلى الأحزاب السياسية يمثلون نسبة 59.2% من حجم العينة ونسبة الإناث تصل إلى 54.2 % منها مقابل 45.8% للذكور.

جدول رقم (15): الانتماء للقبيلة

	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	المجموع	النسبة
قبيلة	642	45.8%	759	54.2%	1401	59.2%
حزب	354	56.6%	271	43.4%	625	26.4%
لا أعرف	106	52.7%	95	47.3%	201	8.5%
رفض	79	57.2%	59	42.8	138	5.9%
المجموع	1181		1184		2365	100%

المصدر: الباحثون

2.6 تحليل متغيرات الدراسة والاختبارات الإحصائية:

الاهتمام بالشئون السياسية حسب النوع:

في الجزء الخاص بالاهتمام بالشئون السياسية نجد أن البيانات في الجدول رقم (16) تبين التوزيع النسبي للاهتمام بالشئون السياسية من خلال توزيع العينة حسب النوع. ونلاحظ أن 65% أي حوالي ثلثي الذكور في العينة إما يهتمون كثيراً أو يهتمون إلى حدٍ ما بالشئون السياسية في السودان مقابل حوالي نصف الإناث فقط بنسبة 55% .

جدول رقم (16): النسب المئوية للاهتمام بالشئون السياسية حسب النوع				
	الذكور	%	الإناث	%
مهتم كثيرا	274	23.2%	205	17.3%
مهتم إلى حد ما	493	41.7%	452	38.2%
غير مهتم	262	10.5%	309	15.3%
غير مهتم إطلاقا	125	22.1%	182	26%
لا اعرف	23	1.9%	30	2.5%
رفض	4	0.3%	6	0.5%
المجموع	1181	100%	1184	100%

المصدر: الباحثون

الاهتمام بالشئون السياسية حسب المستوى التعليمي:

من الجدول (17) يتضح أن الإناث اللائي تحصلن على تعليم ثانوي فأكثر لديهن اهتمام بالشئون السياسية أكثر من اللائي ليس لديهن تعليم أو لديهن تعليم أقل من الثانوي 62%، 50% على التوالي. الاختلاف بين الإناث المتعلمات تعليم ثانوي فأكثر يساوي 24 نقطة مئوية 62% ذكرن أنّهن مهتمات بالسياسة مقابل 38% ذكرن إنّهن غير مهتمات. لمعرفة تأثير المستوى التعليمي للمرأة السودانية على اهتمامها بالشؤون السياسية اختبرت الدراسة أن المرأة الأكثر حظاً في التعليم لديها اهتمام أكثر بالسياسية، حيث تم إعطاء النساء المتعلمات تعليم ثانوي فما فوق رمز موحد مقابل النساء اللائي لديهن تعليم أقل من الثانوي أو ليس لديهن تعليم إطلاقاً

وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة معنوية بين تعليم المرأة و اهتمامها بالشؤون السياسية، حيث كانت قيمة ***(sig = 0.000)*** ***Chi-Square = 16.632*** = معنوية بدرجة حرية واحدة ***df =1*** عند(***p-value ≤ 0.05%***)

جدول رقم (17) الاهتمام بالشئون السياسية حسب المستوى التعليمي

الاهتمام بالشئون السياسية	المستوى التعليمي				المجموع	
	تعليم ثانوي فأكثر		ليس هناك تعليم إلى أقل من الثانوي			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
مهتم	444	61.8	213	49.5	657	57.2
غير مهتم	274	38.2	217	50.5	491	42.8
المجموع	718	100	430	100	1148	100

المصدر: الباحثون

الاهتمام بالشئون السياسية حسب المنطقة الجغرافية(حضر/ريف):

من الجدول رقم (18) تبين النتائج أن نسبة 57.2% من النساء لديهن اهتمام بالشئون السياسية توزعت هذه النسبة إلى 60.4% للنساء في المناطق الحضرية و 55.5% للنساء في المناطق الريفية. وهذا يشير إلى أن نسبة 5% فقط هو الفرق بين الاهتمام بالشئون السياسية للنساء في المناطق المتحضرة و الاهتمام بالشئون السياسية للنساء في المناطق الريفية.

جدول رقم (18): الاهتمام بالشئون السياسية حسب المنطقة الجغرافية

الاهتمام بالشئون السياسية	حضر		ريف		المجموع	%
	عدد	%	عدد	%		
مهتم	246	60.4%	411	55.5%	657	57.2%
غير مهتم	161	39.6%	330	44.5%	491	42.8%
المجموع	407	100%	741	100%	1148	100%

المصدر: الباحثون

الاهتمام بالشئون السياسية حسب الحالة الاقتصادية:

عند تحليل البيانات الخاصة بالوضع الاقتصادي أظهرت النتائج أن نسبة 31.7% فقط من النساء في العينة ترى أن دخل عائلاتهن يكفي لسداد تكلفة المعيشة، ولكن لديهن اهتمام بالشئون السياسية بنسبة 63.7% . وهنالك نسبة 68.3%من النساء في العينة ترى أن دخل عائلاتهن لا يكفي لسداد تكلفة المعيشة، ولكن المهتمات بالشئون السياسية نسبتهن 54.2%. كما موضح بالجدول رقم (19). ولمعرفة تأثير الحالة الاقتصادية التي تعيشها المرأة السودانية على اهتمامها بالشؤون السياسية اختبرت الدراسة فرضية أن المرأة الأحسن حالاً اقتصادياً لديها اهتمام أكثر بالسياسية، حيث تم إعطاء النساء اللاتي يعتقدن أن دخل عائلاتهن يكفي لسداد تكلفة المعيشة رمز موحد مقابل النساء اللاتي يعتقدن غير ذلك. وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة معنوية بين الحالة الاقتصادية للمرأة و اهتمامها بالشؤون السياسية، حيث كانت قيمة ***Chi-Square = 9.218*** (***sig = 0.002***) وبدرجة حرية واحدة ***df =1*** ومستوى معنوية (***p-value ≤ 0.05%***)

جدول رقم (19) الاهتمام بالشئون السياسية حسب الحالة الاقتصادية

الاهتمام بالشئون السياسية	الحالة الاقتصادية				المجموع	%
	الدخل يكفي	%	الدخل لا يكفي	%		
مهتم	232	63.7%	425	54.2%	657	57.2
غير مهتم	132	36.3%	359	45.8%	491	42.8
المجموع	364	100%	784	100%	1148	100%

المصدر : الباحثون

الاهتمام بالشؤون السياسية حسب الأقاليم:

ولمعرفة الفروق بين النساء السودانيات في اهتمامهن بالشؤون السياسية حسب الأقاليم، اختبرت الدراسة وجود اهتمام للنساء في الأقاليم التي تشهد استقرار أمني وهي الخرطوم، الشمالي، الجزيرة، والشرقي مقابل الأقاليم التي تشهد نزاعات وهي كردفان ودارفور. وقد أظهرت النتائج أن المرأة في الأقاليم ذات النزاعات أكثر اهتماماً بالسياسة من المرأة في الأقاليم المستقرة أمنياً. وقد كانت نتيجة اختبار مربع كاي معنوية، بقيمة ***Chi-Square = 3.084*** (***sig = 0.000***) بدرجة حرية ***df =1*** ومستوى معنوية (***p-value ≤ 0.05%***)

7. النتائج والتوصيات:

1.7 النتائج :

1. أظهرت النتائج أن الأعمار انحصرت بين 18 – 87 سنة حيث كانت مفردات العينة في الفئات العمرية من 18 – 45 سنة بنسبة 86.4% من مجموع العينة وهذا يدل على أن العينة اغلب مفرداتها من الشباب.

عند تحليل البيانات الخاصة بالمستويات التعليمية أظهرت النتائج أن نسبة النساء المتعلمات 87% فيما بلغت نسبة اللائي تلقين مستوى تعليم ثانوي فما فوق حوالي 62% من مجموع النساء في العينة, هذه النسب تجعلنا نعتقد أن أغلب مفردات العينة من النساء قد حظين بمستويات تعليمية جيدة.

من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها عن العلاقة بالقوى البشرية كانت النتائج قد بينت أن نسبة النساء اللائي لا يعملن تعادل 70.3 % من مجموع النساء في العينة، وهذا يدل على ضعف العلاقة بالقوى البشرية وبالتالي أن اغلب النساء في العينة هن عاطلات عن العمل أو ربات منازل، مما يؤدي إلى اعتمادهن على الرجال في حياتهن المعيشية وبالتالي عدم الاستقلالية المادية. وعلى الرغم من ذلك نجد أن نسبة المشاركة السياسية تصل إلى 76% من مجموع النساء في العينة.

2.المنطقة الجغرافية على اختلافها بين الريف والحضر تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في توجهات الأفراد حول العديد من مناحي الحياة المختلفة بصفة عامة والحياة السياسية بصفة خاصة، وقد احتوت بيانات الدراسة على مفردات موزعة إلى ريف وحضر ولكن لابد أن نشير إلى أن هنالك بعض من مفردات العينة هم من مناطق جغرافية غير مستقرة نسبياً، إما بسبب النزاعات القبلية والحروب الأهلية أو السيول والفيضانات, فمن خلال النتائج وبعد التحليل تبين أن النساء في المناطق الريفية يمثلن حوالي 65% من مجموع النساء في العينة. نسبة 37% هن في مناطق ريفية غير مستقرة، كما أن هنالك نسبة 35% من مجموع النساء في العينة من المناطق الحضرية، نسبة 20.9 % منهن يعشن قي مناطق حضرية غير مستقرة. بالمجمل نجد أن نسبة 31.3% من النساء في العينة هن ضمن مناطق جغرافية غير مستقرة أمنياً، وربما ينعكس ذلك على توجهاتهن عن واقع الحياة التي يعشنها.

فكان لابد من معرفة توجهاتهن السياسية، وقد أظهرت النتائج أن نسبة 57.2% من النساء لديهن اهتمام بالشئون السياسية توزعت هذه النسبة إلى 21.4% للنساء في المناطق الحضرية و 35.8% للنساء في المناطق الريفية. وهذا يشير إلى نسبة الوعي والاهتمام بالشئون السياسية للنساء في المناطق الريفية هي الأعلى من نسبة الاهتمام بالشئون السياسية للنساء في المناطق المتحضرة. نسبة 76% من مجموع النساء في العينة هن على استعداد للمشاركة والتصويت في حال أن هنالك انتخابات، توزعت هذه النسبة إلى 28.2% في الحضر، و 47.8% في الريف ونسبة النساء اللائي هن على استعداد للمشاركة والتصويت في حال أن هنالك انتخابات 80.1 % من مجموع النساء في المناطق المتحضرة، ونسبة 73.8% من مجموع النساء في المناطق الريفية. من هذا نستنتج أن هنالك نسبة استعداد جيدة للنساء على اختلاف المناطق الريفية والمتحضرة للمشاركة في عملية التصويت إذا كانت هنالك انتخابات.

3. فيما يخص الانتماء السياسي والميول للأحزاب السياسية أظهرت النتائج أن نسبة 38.9% فقط من النساء ادعين أن لديهن انتماء سياسي لأحد الأحزاب السياسية السودانية توزعت هذه النسبة إلى 13.3% للنساء في المناطق المتحضرة وحوالي 25.6% للنساء في المناطق الريفية. هذا يدل على أن النساء في الريف ليهن ميول للأحزاب السياسية أكثر من النساء في الحضر. إضافة إلى ذلك نجد أن هذه النسبة توزعت إلى 26.9% للنساء في المناطق المستقرة وحوالي 12% للنساء في المناطق الغير مستقرة. وعليه نجد أن نسبة ميول النساء وانتمائهم الحزبي قليلة على اختلاف الوضع الجغرافي من ريفي أو حضري أو الوضع الأمني من استقرار أو عدم استقرار.

فيما يخص الانتماء والميول للقبيلة أظهرت النتائج أن نسبة 64.1% من النساء ادعين انه لديهن انتماء للقبيلة أكثر من الأحزاب السياسية توزعت هذه النسبة إلى 18.8% للنساء في المناطق المتحضرة وحوالي 45.3% للنساء في المناطق الريفية. هذه النسبة أيضاً توزعت إلى 44.3% للنساء في المناطق المستقرة و حوالي 19.8% للنساء في المناطق الغير مستقرة. وعليه نجد أن نسبة ميول النساء وانتمائهم للقبيلة مقارنة بالأحزاب السياسية أعلى في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية ويستطعن أن يعبرن عن ميولهن القبلية فى المناطق المستقرة بنسبة أعلى فيما لو كن في المناطق الغير مستقرة.

4. اهتمت الدراسة بالجانب الاقتصادي كأحد العوامل المهمة التي يمكن أن تؤثر على توجهات المرأة السودانية نحو المشاركة السياسية وكيف يؤثر الوضع الاقتصادي للأسرة أو المجتمع الذي تتواجد فيه المرأة على الدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه النساء في المجتمع. عند تحليل البيانات الخاصة بالوضع الاقتصادي أظهرت النتائج أن نسبة 68.6% من النساء في العينة يعتقدن أن دخل عائلاتهن لا يكفي لسداد تكلفة المعيشة. وهنالك نسبة 64.8% من النساء في العينة لا يكفي دخلهن للادخار. 35.3% هي نسبة النساء اللائي لديهن اهتمام بالشئون السياسية ويتمتعن بوضع اقتصادي يكفي تكلفة المعيشة لعائلاتهن. في حين أن 64.7% من النساء المهتمات بالشئون السياسية هن في وضع اقتصادي لا يكفي تكلفة المعيشة لعائلاتهن. ومن هذا نستنتج أن الحالة الاقتصادية السيئة لا تؤثر سلباً على الاهتمام والمشاركة السياسية.

5. عند دراسة حجم الثقة التي توليها النساء لبعض مؤسسات الدولة ومدى تأثيرها على الاهتمام بالشئون السياسية أظهرت النتائج أن نسبة 19.8% فقط من النساء اللائي لديهن اهتمام بالشئون السياسية يثقن كثيراً بالبرلمان الوطني. من النسب تبين أنه على الرغم من أن نسبة 57.2% من مجموع النساء في العينة لديهن اهتمام بالشئون السياسية، ونسبة 76% من مجموع النساء في العينة هن على استعداد للمشاركة والتصويت، نجد أن 8.4% فقط من يثقن كثيراً في الأحزاب السياسية، و نسبة 15.8% فقط من يثقن بالصحفيين والنقابات العمالية والزعيم القبلي.

2.7التوصيات:

- يجب أن تتبني الدولة سياسات وقوانين واضحة تؤيد قضايا المرأة .
- تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار على كافة المستويات الحزبية القيادية والقاعدية وفي كل المجالات التشريعية،التنفيذية و الاستشارية
- وجود مساندة من منظمات المجتمع المدني والتجمعات النسوية لتمكين المرأة
- توفر الإرادة السياسية لمشاركة سياسية حقيقية للمرأة
- نشر ثقافة السلام والمشاركة السياسية وتمكين المرأة وبناء قدراتها خاصة في المناطق الريفية و الأقاليم الغير مستقرة.
- وضع خطط إستراتيجية للتعليم، التوظيف، التنمية المجتمعية والوضع الاقتصادي .
- لابد للأحزاب من إشراك النساء في الأجهزة القيادية بحد أدنى يحدده القانون، ووضع النساء في قائمة الانتخابات و إعطائها دوائر انتخابية ودعمها للترشح فيها.
- لابد أن تلعب أجهزة الأعلام الخاصة وأجهزة الدولة دوراً في التوعية بحقوق المرأة السياسية.
- يجب أن تسعى مؤسسات الدولة إلى كسب الثقة من خلال ما توفره من خدمات وتسهيلات وحريات لخدمة المواطنين.
- غرس مفاهيم المساواة والمشاركة وعدم التمييز.

- الاعتراف بدور المرأة الاقتصادي الهام خاصة في القطاع التقليدي، وتوطين ثقافة العمل لدى النساء، وحل كافة القضايا التي تعيق النساء العاملات أو تقلل من أداءهن.

المراجع

1. إبراهيم، سعد الدين، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (1988). ط1، ص 185
2. **آمنة الصادق بدري، (2002)**: النوعالإجتماعي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، 11-13 مارس 2002.ضمن ورشة العمل الاقليمية حول المركزالإقليمي للأمن الإنساني - عمان، الأردن.
3. المشّاط، عبد المنعم، التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، ص 333-334
4. ربيع، حامد عبد اللـه، أبحاث في النظرية السياسية. مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، (1971). ص 217-218
5. عبد الحليم، عواطف مصطفى، ورقة مقدمة الى الندوة الإقليمية حول "النوع الاجتماعي والتنمية . *علاقات شراكة وتشبيك" تونس 20-22*(أكتوبر 2002)
6. عبد العال، محاسن، المرأة السودانية والعمل السياسي،الخرطوم، السودان، (1999).
7. مسعود، أماني، التمكين، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،سلسلة شهرية،(العدد 22)،السنة الثانية،أكتوبر، 2006،ص 10
8. معوض، جلال عبد اللـه، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، *المستقبل العربي*، السنة 6، (العدد 55)، (سبتمبر 1983)، ص 108